

## تكلفة بعض البرامج في مسودة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤

اعداد: نسيم شاهين

إضافة للورقة التي أعدتها الإدارة العامة للبحوث والدراسات البرلمانية، تم إضافة الملاحظات والتعقيبات التالية نظراً لأهمية الموازنة العامة، ومن خلال ما تم التوصل إليه، أظهرت المعلومات أنه تم تخصيص ما يزيد عن (٢٧%) من تكلفة البرامج والبرامج الفرعية على الجوانب الأمنية، إضافة لأهمية البحث في آلية التعامل مع رصيد وحقوق الموظفين الخاص في بند المساهمات الاجتماعية لدى هيئة التقاعد الفلسطينية، وإعادة النظر في بعض السياسات الادارية والمالية لبعض مراكز المسؤولية.

### أولاً: المساهمات الاجتماعية:

يبين كشف أبعاد مشروع موازنة العام ٢٠١٤ أن اجمالي المساهمات الاجتماعية لكافة مراكز المسؤولية (641,340) مليون شيكل، وتبلغ قيمة النفقات التحويلية للمتقاعدين (900) مليون شيكل، ومن خلال الاطلاع على الموقع الخاص في هيئة التقاعد الفلسطينية، وجد أنها تعمل على توفير قروض للموظفين، الأسئلة الهامة التي تطرح هنا هي: كيف تدار هذه الأرصدة وما هو حجم إيراداتها؟، أما بند المتقاعدين، أشار بلاغ اعداد الموازنة أنه سيتم الحفاظ على نفس مستوى الاعداد للموظفين المدنيين والعسكريين والاكتفاء بتعيين بدل متقاعدين للمحافظة على مستوى نمو محدود في فاتورة الرواتب، هذا الأمر بحاجة إلى توضيح، خاصة وأن مسودة مشروع القانون لم تتضمن أي كشف بأعداد المتقاعدين للعام ٢٠١٤ مصنفاً وفق مراكز المسؤولية؟

### ثانياً: السياسات الادارية والمالية لبعض مراكز المسؤولية:

أشار بلاغ اعداد مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٤ أن السياسة المالية التي ستتتبعها الحكومة ستبنى على سياسة التقشف والاستغناء عن النفقات غير الضرورية، ومن خلال هذا المبدأ تم تناول بعض برامج مراكز المسؤولية ومدى أخذها بمبدأ التقشف الذي بنيت عليه هذه الارقام، كما بينت الأرقام أن عملية التخطيط في بعض مراكز المسؤولية تكلفتها بلغت بالملايين، وإذا كانت هذه التكلفة معدة بناء على تخطيط صحيح، لماذا لم يتم انجاز واعداد الخطة الوطنية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ التي يفترض أن تكون هذه الموازنة ترجمة لها؟ أما بعض مراكز المسؤولية هي كالاتي:

#	مركز المسؤولية	البرنامج	التكلفة بالآلف شيكل	التعقيبات
١	مكتب رئيس الوزراء	خدمات دعم رئيس الوزراء	9,756	يتطلب تبويبها وما له علاقة بالامانة العامة لمجلس الوزراء مباشرة. وفي المشاريع التطويرية خصص مكتب رئيس الوزراء لمشروع تطوير

				قدرات الموظفين للعام ٢٠١٤ (٥٠٠ الف شيكل) وفي العام ٢٠١٦ (٦٠٠ ألف شيكل)؟
٢	الامانة العامة لمجلس الوزراء	التخطيط لجلسات مجلس الوزراء وما يتعلق بها	4,064	كلف بند التخطيط لعقد جلسات مجلس الوزراء ما يزيد عن ٤ مليون شيكل، ولاحتماب هذا المبلغ تم وضع الفرضية التالية: إذا كان مجلس الوزراء يعقد أسبوعياً جلسة، أي بواقع ٤ جلسات في الشهر وفي العام ٤٨ جلسة، وإذا افترضنا اضافة ١٠ جلسات طارئة أو استثنائية في العام، أي أن تكلفة الجلسة الواحدة تصل إلى ما يقارب ٧٠٠٠ شيكل؟.
٣	وزارة الاوقاف والشؤون الدينية	البرنامج الإداري	4,036.44	يتطلب هنا توضيح آلية ادارة وزارة الاوقاف فيما له علاقة بالبرامج المذكورة، اضافة لذلك بين كشف أبعاد مشروع الموازنة أن النفقات التشغيلية لوزارة الاوقاف ستمول من خلال إيراداتها وهي ١٢ مليون شيكل، وفي نفس الكشف ذكرت بأنها تقريباً (8.5) مليون شيكل. ومن خلال ما أعلنه وزير الاوقاف ونشر في صحيفة القدس بتاريخ ٢٠١٤/١/١٢ ص(٨)، أعلن أن إيرادات الوزارة لا تزيد عن ٢ مليون دينار اردني؟ وإيرادات الزكاة تصل إلى (٣٠ مليون شيكل) تصرف وفق الشريعة، وفي هذه الحالة تعد نفقات تحويلية؟
		إدارة الأملاك الوقفية	9,360.03	
٤	وزارة التربية والتعليم	الحوكمة والادارة	215,381.45	إذا تم اعتبار ان الناحية الادارية مرتبطة بالموظفين الاداريين في الوزارة، هذا يتطلب معرفة ما المقصود بالحوكمة وما هي تكلفتها؟
٥	وزارة المالية	تنمية وتطوير الإيرادات (الجباية وتحصيل الإيرادات)	77,937.046	ما هو المطلوب لتنمية وتطوير الإيرادات وكيف سيتم انفاق ما يزيد عن ٧٧ مليون شيكل: هل هو أنظمة محوسبة، أم دراسة وتحليل لتشريعات أو لتقديم مقترحات تعديل عليها؟ هل يتطلب تنفيذ الموازنة ٣٥ مليون شيكل؟
		ضبط وإدارة الانفاق العام: تنفيذ الموازنة بكفاءة وفاعلية	35,818.51	
		تطوير اعداد الموازنة والتخطيط الاستراتيجي: تطوير اسلوب اعداد الموازنة العامة	4,645.14	يتطلب مشاركة المجلس التشريعي في تطوير اعداد الموازنة بدءاً من بلاغ إعدادها حتى خروجها بالشكل الأخير.
٦	سلطة المياه	التخطيط واعداد الاستراتيجيات العامة لقطاع المياه والصرف الصحي	5,878.00	
٧	وزارة النقل والمواصلات	تخطيط وتصميم وتنفيذ وصيانة الطرق	5,832.00	
٨	وزارة الشؤون الخارجية	البرنامج الإداري والخدمات المساندة (الإداري والخدمات القنصلية)		

ثالثاً: الموازنة الأمنية لدى مراكز المسؤولية:

صنفت بعض مراكز المسؤولية بعضاً من برامجها تحت ما يسمى ترسيخ الأمن وسيادة القانون، أو التنمية وسيادة القانون، وإذا أضفنا إجمالي ما خصص للإدارة المالية المركزية (3,521) مليار شيكل، نجد أن ما نسبته (٢٧%) من حجم تكلفة البرامج والبرامج الفرعية خصص للأمن وسيادة القانون، وهذا يطرح التساؤل التالي، هل نحن بحاجة إلى هذه المبالغ في ظل الوضع السياسي الراهن؟

#	مركز المسؤولية	البرنامج	التكلفة بالآلاف شيكل
1	مكتب الرئيس -	البرنامج الأمني والسياسي	85,998.40
2	وزارة الداخلية	متابعة الأحزاب السياسية والحفاظ على الاستقرار المجتمعي	2,886.75
3	الإدارة المالية المركزية	ترسيخ الأمن وسيادة القانون	3,521,15٠٠٠٠
4	محافظة بيت لحم	الأمن وسيادة القانون	2,124.45
5	محافظة وسط غزة	التنمية وسيادة القانون	2,064.25
6	محافظة غزة	التنمية وسيادة القانون	3,878.91
7	محافظة الخليل	تحقيق الأمن وسيادة القانون	1,971.54
8	محافظة جنين	الأمن وسيادة القانون	2,215.55
9	محافظة اريحا	الأمن وسيادة القانون	1,614.66
10	محافظة خان يونس	التنمية وسيادة القانون	2,749.00
11	محافظة نابلس	الأمن وسيادة القانون	3,527.02
12	محافظة شمال غزة	التنمية وسيادة القانون	2,784.54
13	محافظة قلقيلية	الأمن وسيادة القانون	3,004.75
14	محافظة رفح	التنمية وسيادة القانون	2,276.81
15	محافظة رام الله والبيرة	الأمن وسيادة القانون	2,527.96
16	محافظة سلفيت	تعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية للمؤسسة والمحافظة	2,950.14
17	محافظة طوباس	الأمن وسيادة القانون	1,148.15
18	محافظة طولكرم	التنمية وسيادة القانون	3,649.51
		<b>الإجمالي</b>	<b>3,648,522.39</b>

اعداد

نسليم شاهين